

بِقِعَةِ ضَرُبٍ

سَهْلَةُ آل سَعْد

@sehla.alsaad
sehla.alsaad@yahoo.co
http://sehla-alsaad.blogspot.com

وزارة التنمية.. ومعاناة المتقاعدين

نحن بحاجة لفتح ملف المتقاعدات والمتقاعدين من جديد. بحاجة لإيجاد حلول لآباء وبنات الوطن ممن رُكعوا قبل أوانهم وقطفوا قبل قطافهم. الأوطان تحضن وترعى وتستفيد من طاقات ومهارات أبنائهما. تُنميهم وتنمو معهم وبهم. تلك الجحافل من آباء الوطن، أولئك الذين وجدوا أنفسهم بين عشية وضحاها مركونين ومهمشين وفائقين ومستعاضاً عنهم بغيرهم رغم قدرتهم على العطاء والتنمية ورغم مهاراتهم وتقييمهم، ورغم الحاجة في كل الوزارات ومواقع العمل لموظفين وموظفات لشتى الوظائف إلا أن أياً من المتقاعدين جبراً وقسراً وكأنهم مبوقون وكأنهم طحالب طفلية ينبغي تطهير الوزارات منها!!!

ومن الذي أخل محلهم؟ إنهم أشخاص مثلكم بل يفرقون عنهم في أنهم أقل خبرة ومهارة منهم!! لماذا؟ هل لأنهم أقل أجوراً!!

ما نعلمه أن الأجور زيدت على آخر إقطاع المتقاعدين! وما نعلمه أن هناك من تصرف لهم الرواتب الخيالية ما يفوق أجور المتقاعدين لو تركوا في وظائفهم! وما نعلمه أيضاً أن المتقاعدين أبناء الوطن وأحق بخدمته وعطائه من غيرهم.

إشكالية المتقاعدين أو من أحيلوا للتقاعد أن الوطن ذات يوم قرر أن يُبدل ردائه الذي يرتديه برداء جديد براق، فغير أسماء وزارته إلى هيئات ومؤسسات، ونفضها فضأ فازار موظفيها واستبدل بهم غيرهم وكأنهم عار ومخلفات من زمن أراد نسيانه ودفعه وهو سيذكرهون به لو يقووا!!!

هذه المخلفات لم تُدفع، فهي بشر وبشر موهوبون ومعطاؤون وإن أُجحروا، لذا بحث وبيحث الكثير منهم عن عمل.

هذه رسالة وردتني من أحد لاقت الأمر من وزارة التنمية الإدارية في سبيل العودة للعمل من جديد: «أنا مواطنة قطرية عملت في سلك التدريس لمدة 16 عاماً بكل أخلاص وتفانٍ. وبعد أن تحولت المدارس الحكومية إلى مدارس مستقلة، أحلت أنا وجموعة كبيرة من المدرسات والإداريات إلى البند المركزي، وبعد ثلاث سنوات، تم التواصل معنا من قبل وزارة التربية والتعليم العالي للعودة إلى العمل، ولكن في هذه الفترة كنت أمن بظروف منعنتي من العودة و مباشرة العمل، وفقت بتقديم ما يثبت صحة كلامي للوزارة على أمل الحصول على التقادم قبل تقديم الاستقالة التقاعدية، لكن دون جدوى ودون مراعاة لظروفي من قبل إدارة الموارد البشرية في ذلك الوقت، وأضطررت إلى تقديم استقالة تقاعد. وبعد أن اجتررت تلك الظروف، ودلت العودة للعمل، وفقت بتقديم أوراقى إلى وزارة التنمية، ومنذ ثلاثة سنوات وأنا أقوم بمراجعة وزارة التنمية دون جدوى، وفي كل مرة أراجع فيها بحاولون إفتعالي بتحويل أوراقى إلى جهات خاصة وليس لي سلطان إفتعالي، ولا يخفى عليكم العمل في الجهات الخاصة ليس كالعمل في جهات حكومية.

مع العلم بحاجة الوزارة الماسة إلى معلمات وإداريات وكافة الشواغر الأخرى، ونفس اللي حدث معي في وزارة التنمية حدث مع صديقتي أيضاً، حولاً أوراقها على شركة تأمين قطاع خاص.

ومجرد أن تدخلني التنمية يعني أنت دخلت في دوامة، نحن نطلب وظيفة ولسنا طالبين أمناً دون مقابل.

أتمنى أن يعرف معايل رئيس الوزراء بما يحدث لنا مع وزارة التنمية وأن تتم معالجة هذا الموضوع سريعاً».

تحيل ملف صاحبة هذه الرسالة وملف المتقاعدين عموماً إلى معايل رئيس الوزراء وإلى وزارة التنمية الإدارية، وباتنتار حلول عاجلة وناجعة له.

في افتتاح مؤتمر دولي بحضور ممثل الأمم المتحدة و20 دولة

د. الدرهم: تطوير مسح عالي لقياس مستوى التطرف المؤدي إلى العنف

انطلقت صباح أمس فعاليات المؤتمر الدولي لدراسة أسباب التطرف الذي تنظمه جامعة قطر ممثلة في معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية (SESRI)، بحضور خبراء دوليين. وبحضور المؤتمر - الذي يختتم أعماله اليوم - مجموعة متنوعة من العلماء وصانعي السياسات لمناقشة «قياس التطرف الكمي»، بهدف استكشاف دوافع التطرف.



اللواء عبد العزيز الأنصارى



د. حسن الدرهم

الدوحة - قنا - العربي

يعتبر هذا الحدث الأول من نوعه في الشرق الأوسط، ويعقد على خلفية الجهود المستمرة التي تبذلها دولة قطر لتعزيز مكافحة الإرهاب في كل المنتديات العالمية.

جرى افتتاح المؤتمر الذي تشارك فيه الأمم المتحدة والعديد من المنظمات ومرافق البحث المرموق في العالم. بكلمة الدكتور حسن بن راشد الدرهم رئيس جامعة قطر، وأكد فيها أهمية المؤتمر الذي يستضيفه معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية في الجامعة.

وقال: إن المؤتمر يجمع علماء وباحثين وصانعي سياسات من أكثر من 20 دولة لتبادل الأفكار والمشاركة في مناقشات حول واحدة من أهم القضايا في عصرنا الراهن.

وهي التطرف المؤدي إلى العنف». وأشار د. الدرهم أن هذه الفعاليات العلمية تنسجم مع الجهود المبذولة من قبل دولة قطر لتعزيز التقدم في مكافحة التطرف والإرهاب في منتديات دولية مختلفة، لافتاً إلى أن تنظيم هذا المؤتمر يشكل منصة لانطلاق مشروع بحثي جديد مهم أطلقه رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب، أن دولة قطر دوراً رائداً في مواجهة ظاهرة التطرف والإرهاب، وهي تمضي قدماً في تعزيز شراكاتها الثنائية والدولية.

وقال اللواء عبد العزيز عبدالله الأنصارى - رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب - إن دولة قطر دوراً رائداً في مواجهة ظاهرة التطرف والإرهاب، وهي تمضي قدماً في تعزيز شراكاتها الثنائية والدولية، ويفهد المشروع إلى تطوير مسح دولي شامل لقياس مستوى التطرف المؤدي إلى العنف، ودراسة محدداتها وتبعها عبر الزمان والمكان، وسيتم إجراء المسح الناتج عن ذلك بالتعاون مع المؤسسات الشركية في جميع أنحاء العالم، ليتخرج عن ذلك مجموعة فريدة من البيانات الدولية حول التطرف، والتي ستتلاح بالباحثين وصانع القرار والسياسات.

وقال الدكتور الدرهم: «إن هذا المشروع يمثل آخر الأبحاث في تاريخ طوبل من الأبحاث المسحية على المستوى العالمي التي أجرتها

المعهد منذ تأسيسه عام 2008، لافتاً إلى

أن معهد البحوث المسحية أجرى عشرات المسح العائلي على الأدلة، والمستوحة من السلوكيات لمنع ومكافحة التطرف العنفي المفضي إلى الإرهاب.

وأكَدَ الأنصارى خلال الجلسة الافتتاحية أن الدولة بجهود حثيثة من خلال تغيير المناهج التعليمية، لأن المعلم والمنهج مسؤولان بشكل مباشر عن الجانب التعليمي من سلوك الأفراد.

كما تطرق للجانب المتعلق بالخطاب الديني، وفقاً لاستراتيجية وطنية عميقة ومدروسة، ترتكز على نشر الوسطية والاعتدال، وأخيراً الشق المتعلق بالإعلام، من خلال لغة إعلامية مسؤولة، تتعامل بحذر مع الأفكار المختلفة، وتهتم بصنع الصورة السلبية للتطرف، ونقل الصور الإيجابية للاعتدال، وعدم الاحتفاء بأهل التطرف، أو نقل تصريحاتهم وأخبارهم، مما يشكل منعاً لهم من نقل أفكارهم إلى المجتمع.

وتضمنت الجلسة الافتتاحية كلمة السيدة ميشيل كونينكس - المدير التنفيذي - الإدارية التنفيذية لمكافحة الإرهاب في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وقد تناولت جهود الأمم المتحدة المتعلقة بفعالية الاستراتيجيات الحالية لمكافحة التطرف، وتطوير أدوات ومنهجيات تقييم المخاطر وتفيدها، وقالت: «إن هناك حاجة إلى مزيد من الاستكشاف لمتغيرات المستوى الفردي والجتمعي التي يمكن أن تكون بمثابة مؤشرات للظاهرة».

وأكَدَت أن التقدم المستمر في أساليب البحث العلمي بما في ذلك الدراسات الاستقصائية، والتجارب المعملية، والوسائل الاجتماعية، وتحليل البيانات الضخمة، والنصي بمساعدة الحاسوب - يسهم في مكافحة التطرف.



مشاركون: ثغرات تعقد تقييم التطرف في مكافحة الظاهرة

والتطرف في العنف، وأوضحاوا أن هذه الثغرات والتحديات تعقد تقييم التقدم المحرز في مكافحة الإرهاب على الصعيدين الوطني والدولي. وأكد المشاركون في الجلسة أن مكافحة الإرهاب والتطرف العنفي من بين تحديات العصر الحديث؛ حيث تواصل الحكومات في جميع أنحاء العالم تخصيص موارد كبيرة لفهم دوافع التطرف، من أجل تحديد أفضل الممارسات في مجال مكافحة الإرهاب ومكافحة التطرف العنفي.

دراسات الأمن القومي - المعهد الملكي للخدمات المدنية بالمملكة المتحدة - لندن. وناقشت الجلسة التقدم المحرز في دمج البحوث القائمة على الأدلة في في استجابات السياسة، وأوضحت المشاركون أنه لا تزال هناك ثغرات بحثية مهمة فيما يتعلق بالعناصر الحاسمة في مكافحة الإرهاب، ومتى تواجه العدود التطرف العنفي، حيث ومكافحة الإرهاب والبيئة، والسيد دوجلاس الأنصاري رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب، والسيد دوجلاس أي سميث مساعد وزير الخارجية الأميركي السابق لشؤون الأمن الداخلي، والدكتور أندره كلازارد مدير



7-8 سبتمبر 2019

25-26 September 2019

■ جانب من أعمال الجلسة الأولى بالمؤتمر